بالدم م

نجاسة الستور لان هذه العلة بانفراده ضعيفة اذ الدم المستحق موضعه
لم يغط له حكم النجاسة في الحرمة واذا لم يكن حيا فان لم يكن مذكى كان نجسا
سواء كان مأكول اللحم او غيره لانه صار بالموت حراما فالحرمة موجودة
مع اختلاط الدم فيكون نجسا وان كان مذكى كان طاهرا اما في مأكول
اللحم فلانه لم يوجد الحرمة ولا اختلاط الدم واما في غير مأكول اللحم فلانه لم يوجد
الاختلاط والحرمة المجردة غير كافية في النجاسة على ما مر انها ثبت باجتماع
الامرين فان عند ابي يوسف الآبيذ التمر قال ابو حنيفة رح يتوضأ به فقط وابو يوسف
يتيمم فحسب وعندهما الاختلاف في نبيذ التمر هو حلو رقيق يسيل كالماء
اما اذا اشتد وصار مسكرا لا يتوضأ به اجماعا باب التيمم هو لحدث
وجنب وحائض ونفساء لم يقدروا على الماء اي على ما يكفي لطهارته حتى
اذا كان الجنب ماء يكفي للوضوء لا للغسل يجب ان يتيمم ولا يجب عليه التوضأ
عندنا خلافا للشافعي اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء
ويتيمم للجنابة بالاتفاق واما اذا كان للمحدث ما يكفي لغسل بعض اعضائه
اعضائه فالخلاف ثابت ابقى بعده ميلا اميل ثلث الغرسخ وقيل ثلثة الاف
ذراع وخمسمائة الى اربعة الاف وما ذكر ظاهر الرواية وفي رواية الحسن الميل
انما يكون معتبرا اذا كان نوطرف غير قدامه حتى يصير ميلين ذهابا ومجيئا فاما
اذا كان قدامه فينبغي ان يكون ميلين او لم يقدر معه على استعمال الماء وان
واستعمل الماء اشتد مرضه حتى للشرط خوف التلف خلافا للشافعي اذ ضرر استعمال
المرض فوق ضرر زيادة الالم وبه يسقط التيمم او بهدان استعمال الماء يضره او عدو
او عطش اي ان استعمل الماء خاف العطش او البيع الماء للشرب فقط حتى اذا وجد
المسافر ماء في جب معد للشرب فقط جاز له التيمم الا اذا كان كثيرا فيشتد

على انه

على انه للشرب والوضوء فاما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند
الامام المحقق رح على هذا فلا يجوز له التيمم او عدم آلة كالدلو ونحوه او خوف
فوت صلوة العيد الابتداء اي اذا خاف فوت صلوة العيد جاز له ان يتيمم
ويشرع فيها هذا بالاتفاق وبعد الشروع متوضئا والحدث للبناء اي اذا شرع
في صلوة العيد متوضئا ثم سبقه الحدث وخاف انه ان توضأ تفوته الصلوة
جاز له ان يتيمم للبناء وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما فان شرع بالتيمم وسبق
الحدث جاز له التيمم للبناء بالاتفاق فقوله هو لحدث مبتدء وخبره فجره و
لم يقدر واصفة لمحدث وما بعده وهو قوله لبعده مع المعطوفات متعلق بقوله
لم يقدروا قوله الابتداء متعلق بالمبتدء تقديره التيمم لخوف فوت صلوة
العيد الابتداء وبعد الشروع خبره او صلوة الجنازة لغير ولي لا لفوت لحق
والوقتية لان تأخيرها الى خلف وهو الظهر والعصر ضربة لمسح وجهه وضربة
ليديه مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب
حتى لو بقي شئ قليل لا يجزيه والاحسن مسح الذراعين ان يمسح ظاهر الذراع
اليمين بالوسطى والبنصر والخنصر مع شئ من الكف اليسرى مبتدء من رؤس
الاصابع ثم باطنها بالمسبحة والابهام الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع
اليسرى ثم لم اذا اراد خلل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى ضربة
ثالثة لتخليلها على الحق طاهر من جنس الارض متعلق بضربة كالتراب والرمل والحجر
وكذا الكحل والزرنيخ واما الذهب والفضة فلا يجوز بهما اذا كانا مسبوكين
فان كانا غير مسبوكين مختلطين بالتراب يجوز وحيط والشيء ان كان عليهما
غبار يجوز ولا يجوز على ما كان فيه نجاسة وقد رأى اشراع انه الصلوة فيه
ولا يجوز بالرماد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما عند ابي يوسف فلا يجوز الا بالتراب

Copyright © King Saud University